مستويات التقاطع بين الحاكمية والعمل الجمعوي

الدكتورة: أوهايبية فتيحة
جامعة عنابة – الجزائر

ملخص:

لقد ظهر مفهوم الحاكمية Gouvernance باعتباره جزء من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، للتعبير عن التفاعل أو الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويحاول هذا المفهوم الربط بين إدارة الدولة وإدارة شئون المجتمع ويبحث في التفاعل بين أطراف هذه المعادلة، كما أنه يعبر عن الانتقال من نموذج أحادى المركز(من الحاكم للمحكوم – من المدير للمرءوس– من مقدم الخدمة إلى متلقيها.. الخ) إلى نموذج ذي اتجاهين (الدولة– المجتمع العام– الخاص). في هذا الإطار فإن منظمات المجتمع المدني الجزائري– وفى مقدمتها الجمعيات الوطنية والمنظمات غير الحكومية– تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشادة للحكم من خلال توسطها العلاقة بين الفرد والدولة عبر قدراتها، كأبنية مجتمعية، على تعبئة أفضل لجهود الأفراد، والتأثير في السياسات العامة وتعميق المساءلة والشفافية وتربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية ومساعدة الحكومة الجزائرية، عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق الرضاء العام، ومن هذا المنطلق تعد المنظمات غير الحكومية فاعلاً مهماً لتحقيق حكم أكثر رشادة. وهو ما يعمل هذا المقال العلمي على إبرازه.

الحاكمية داخل الجمعيات:

يعتبر الحكم عنصرا أساسيا في أي نظام اجتماعي، فهو الوسيلة التي يتم بفضلها تسيير هذا الأخير تسييرا يتمكن من خلاله من تحقيق أهدافه التي تتمثل خاصة في التغيير، النمو والاستمرار. ومشروع الحاكمية يتطلب ضبطه في حزمة قانونية لتحديد الواجبات والحقوق وتعيين المسؤوليات والالتزام التام بأهداف الحاكمية[1]، والعمل تحت مظلته ويقع العبء الأكبر على الجهاز الإداري الجزائري العمل على تطويره على نحو يخدم فعلا كل المواطنين وهو ما يقود إلى وجود ارتباط وثيق بين التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية فيها على حد تعبير ***دوناتي***، والتي هي رديف لمصطلح المواطنة في الأدبيات العربية وهكذا وتبعا لما سبق من حالة التشاركية تغدو التوليفة لممارسة إدارة شفافة ومنظمة تتخذ من تنسيق المصالح

[1]– ويجمع المفكرون والمحللون والباحثون على أن تطور المجتمعات العربية وتحولها إلى الديمقراطية مرتبط بدرجة كبيرة بمستوى نضج الشعور والوعي بالمواطنة والولاء للوطن الأوسع، وبالقدرة على التعاون والتشارك خارج أطر الارتباطات التقليدية، يجب تجاوز الولاء العميق لوحدات اجتماعية محدودة كالعشيرة والقبيلة والطائفة الدينية والتحول إلى وعي الانتماء إلى جسم اجتماعي أكبر تنتصر فيه فكرة الإرادة الجماعية الهادفة لخير ورفاهية المجموع. هذا التحول "لا تستطيع القيام به لا الدولة (التي يسيطر عليها الجمود الهيكلي) ولا القطاع الخاص الربحي (نتيجة عدم الاستقرار العام في المنطقة العربية وسيطرة منطق الربح السريع من أجل الهرب عند انقلاب الظروف). ومن هنا أهمية توفير الحد الأدنى من المجتمع المدني الذي يمكن أن يعد ويشارك في عملية التحضر ... وذلك عبر اللجوء إلى القطاع الأهلي وتأسيس المنظمات الغير حكومية ذات النفع العام في كل الحقول والميادين.

ضرورة[2]...إن الجمعيات وباقي مؤسسات المجتمع المدني ليست في الحقيقة إلا الأطر الاجتماعية التي تنظم فعاليات وأداءات النخب الحاكمة، ومن ثمة ما هو دور الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في التأسيس للحاكمية؟ وهل هيئت لها الظروف كي تساهم في تحقيق الأهداف الكبرى التي تسعى الحاكمية إلى ترسيخها؟.

إن الحديث عن الإدارة الرشيدة داخل الجمعيات نابع من واقع أفرزه التطور التاريخي والتاريخي لعمل الحركة الجمعوية[3]. فقد أصبح لزاما على الجمعيات خلق بنية تنظيمية مغايرة تنسجم مع الواقع الجديد، هذه البنية التي يجب أن تنطلق من ضرورة الفصل بين المجلس التنفيذي أو المكتب التنفيذي للجمعيات ولجنة تسيير كل مشروع على حدا، والتي تتكون من الأطر العاملة في المشروع وممثلين عن المكتب، والتي يفترض فيها المهنية العالية والتفرغ والاستقلالية لتحمل المسؤولية كاملة في إنجاز مراحل المشروع وعليها رفع تقارير دورية تحدد من خلالها الخطوات العملية ومناقشتها مع مكتب الجمعية أو المجلس الإداري قصد أخذ القرارات التي تنسجم وأهداف الجمعية. ولعل هذه النقطة التنظيمية تعتبر من التحديات التي تواجه العديد من الجمعيات[4] .

في هذا الإطار، تساعد الجمعيات على تحقيق إدارة أكثر رشادا للحكم من خلال توسطها العلاقة بين الفرد والدولة عبر قدراتها، كأبنية مجتمعية، على تعبئة أفضل لجهود الأفراد، والتأثير في السياسات العامة وتعميق المساءلة والشفافية وتربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية ومساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق الرضاء العام، ومن هذا المنطلق تعد المنظمات غير الحكومية فاعلاً مهماً لتحقيق حكم أكثر رشادا[5].

كما أن المهام المنوط بالجمعية تحقيقها تضع مصداقية المكتب المسير للجمعية وأعضائه أمام محك عسير في ظل ضرورة دمقرطة اتخاذ القرارات وشفافية سير المشاريع، فغالبا ما نلاحظ فشل العديد من للإطارات في الجمعيات تفشل في إثبات مصداقيتها أمام الممولين وكذا في علاقتها مع الفئات المستهدفة من هذه المشاريع، وهو ما يعكس عدم شفافية سير العلاقات الاتصالية مع الجمهور المستهدف وهو ما يعني فقدان الجمعية لقرارات رشيدة مبنية على قواعد سليمة، ومرد ذلك سعي العديد من الجمعيات لتحقيق منفعة شخصية[6] (كاتب وباحث مغربي متخصص في سوسيولوجيا المجتمع المدني).

---

[2]- عبد الله ساقور: "**الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري بلدية عنابة أنموذجا**"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العلم النامي، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[3]- عطية حسين أفندي: مرجع سبق ذكره، ص 101.

[4]- المرجع نفسه، ص 101.

[5]- المرجع نفسه، ص101.

[6]- محمد الغيلاني، مرجع سبق ذكره.

هل يتطلب الأمر منا تحديد العلاقة بين الدولة ونظام الحكم السياسي من جهة والمجتمع من جهة ثانية؟ وهل يجب أن نعرف ونحدد المجتمع المدني ومؤسساته من خلال سيرورته التاريخية التي ترتبط بخصوصية المجتمعات؟ ولكن بالرغم من دلك فان هناك سمات وشروط عامة تحكم المجتمع المدني، ومنها: الانفصال والتماس بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، ترقية المواطنة والحقوق المدنية والسياسية للفرد، ككائن مستقل في إطار الدولة عن انتماءاته المختلفة، القطاعية[7].

الحاكمية وآليات تفعيل دور الجمعيات وباقي منظمات المجتمع المدني:

تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما فيما يتعلق بجعل الجهاز الحكومي عرضة للمساءلة من قبل المجتمع، وذلك من خلال تبني القضايا التي تعد مثارا لاهتمام مختلف أطراف المجتمع، ويرتبط زيادة الدور الذي تلعبه لجعل الحكومة أكثر عرضة للمساءلة بالقضايا المتعلقة بالسلطة والنزاهة والشفافية والمشاركة، ويمكن إيجاد آلية تسمح بالتعاون والمشاركة بين الأفراد، حيث تسهم المشاركة في تمسك الأفراد بالقواعد والمعايير التي قاموا بوضعها. ويتطلب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بزيادة مساءلة الحكومة توافر بيئة سياسية تتسم بالحرية وإمكانية التعبير والتصويت، كما يتطلب من منظمات المجتمع المدني بأن تكون مسؤولة وأن تتسم ممارساتها بالشفافية، وبعد التطور البطيء الذي يشهده المجتمع المدني في المجتمعات العربية أحد العوامل الأساسية لقصور الحاكمية لرفض مشاركة حقيقية من قبل المنظمات الحكومية للمنظمات غير الحكومية في عملية التطوير والتنمية، وذلك للنظر إلى منظمات المجتمع المدني كمنافس على السلطة والتأثير بل وأحيانا منافسا على موارد الدعم الخارجي التي يتحصل عليه من هده المنظمات من المصادر والقنوات التي كانت توجه في الأصل للأجهزة الحكومية ذاتها[8].

أهم أسس الحاكمية التي يرتكز عليها العمل الجمعوي:

اتفق الباحثون والمحللون من مجالات عديدة على أن أهم تلك الأسس تتمثل في:

– **تداول المسئوليات القيادية:** تعتمد فكرة تداول السلطة على وجود الانتخابات التي هي جوهر الممارسة الديمقراطية والمقصود بالانتخابات هي الطريقة التي يشكل بها مجلس الإدارة الجمعية، وكلما تمت بأكثر الطرق ديمقراطية كلما أفرزت مجلس إدارة منتخب على أسس صحيحة. وذلك بإتباع القواعد التالية: تمكين أعضاء الجمعية العمومية من حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بعد مرور 6 شهور على الأكثر من فترة عضوية الجمعية العمومية –قانون الجمعيات–، وتحديد فترة لعضوية المجلس ويتم بعدها انتقال

[7] – لا يخضع المجتمع المدني لإشراف الدولة المباشر، أي أنه مستقل في التنظيم والعمل كما يقوم على الفعل الإرادي الحر والطوعي عكس الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة كما أن المجتمع المدني مجتمع منظم ولهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام يضم نسقا من المنتظمات والمؤسسات التي تعمل بالإذعان لمعايير منطقية ، كما أنه يقوم على المؤسسية والحضور الطاغي للمؤسسات، وهي في جوهرها علاقات تعاقدية حرة في ظل سيادة القانون.

[8] – جمال الطحاوي، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

المسؤوليات بين الأعضاء وداخل المجلس ودلك مما يعطي لأكبر عدد من الأفراد فرصة المشاركة وتداول المسؤوليات في أجهزة الحكم[9].

وتتجلى أهمية تداول السلطة ووجود انتخابات في:

- **تعزيز الانتماء:** الانتخابات في الجمعيات الأهلية كمجتمعات ديمقراطية هي حجر الأساس في تعزيز انتماء المواطنين لها.
- **إعطاء الشرعية:** تعطي الانتخابات للقرار المتخذ شرعية التطبيق أو للفرد المنتخب شرعية ممارسة السلطة بالجمعيات الوطنية.ج–توفر المشاركة: تقدم الانتخابات الفرصة أمام أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق الانتخاب لاختيار من يرونه مناسبا لإدارة شؤون الجمعية الوطنية وفروعها الولائية.
- **المراقبة والمتابعة:** تمكن أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق الانتخاب من متابعة الأفراد المنتخبين والتأكد من تطبيقهم للبرامج التي عرضوها مسبقا، وبدلك يتحقق ما يلي: استفادة جميع الأعضاء من قواعد العمل بمجلس إدارة الجمعية، واكتساب جميع أعضاء مجلس إدارة الجمعية الخبرة في جميع وظائف المجلس، وقد يؤدي اختلاف الرؤى ووجهات النظر على تطوير العمل وإنجازه بأفضل السبل، كما يعتبر انضمام أعضاء جدد من أهم مؤشرات ضمان استمرارية الجمعية وتجديد أنشطتها[10].

1. **مبادئ الحاكمية:** وتتلخص في:

المبدأ الأول، المشاركة:

وتعني إتاحة الفرصة لكل أفراد المجتمع في عرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم، وإبداء رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة وإعطائهم فرصة حقيقية، للتأثير في عملية صنع القرارات، وتعتبر المشاركة من أهم مقومات الحاكمية والتي تعد هدفا تسعى إليه كل المجتمعات من أجل تغيير واقعها وتجاوز حالة التخلف التي تتخبط فيها أو للرفع من مستوى أداء وكفاءة مؤسساتها لضمان أكبر قدر من الفعالية والمشاركة الشعبية[11] ... ترتبط الحاكمية بالمشاركة الشعبية إلى حد كبير إذا لم نقل إلى حد الإطلاق، فلا

---

[9]– المرجع نفسه، ص 187.

10– لكي تكون الانتخابات ديمقراطية، ومن أجل تحقيق الأهداف المراد منها، لابد من توافر عدد من الشروط الأساسية، التي بدونها تصبح الانتخابات هدفا بحد ذاته، وليست وسيلة للوصول إلى مجتمع ديمقراطي، ومن هده الشروط: السرية: إدلاء العضو برأيه في سرية تامة، بحيث تضمن عدم إمكانية الضغط على الناخبين من أي جهة، الدورية: تجرى في فترات زمنية مناسبة ينص عليها في لائحة النظام الأساسي للجمعية، العمومية: أن يتاح لجميع الذين تنطبق عليهم شروط الانتخاب في الجمعية العمومية ممارسة حقهم في الانتخاب دون تميز. التنافسية: ضمان حق المترشحون في التعبير عن مواقفهم بحرية ودون قيود وبما يضمن الحرية التامة وفقا للقانون. المساواة: إعطاء كل صوت انتخابي نفس الوزن مهما اختلف الأعضاء أو تعددت اهتماماتهم أو انتماءاتهم، الاقتراع المباشر:ويقصد به تنظيم التصويت بطريقة تتيح لأعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق الانتخاب واختيار ممثليهم مباشرة دون أي وساطة (لمزيد من التفصيل أكثر انظر: جمال الطحاوي: المجتمع المدني والحكم الراشد، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العلم النامي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ص188-189).

[11]– محمد بوقشور:" **التعليم الجامعي والحكم الرشيد في الجزائر**"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، مرجع سابق، ص 268.

حكم راشد مع الأوتوقراطية أو الحكم الفردي مهما كان مستنيرا، أو مع الحكم التوتاليتاري مهما كان النموذج مثاليا[12]، ولقد أصبح موضوع مشاركة المواطنين من أهم الموضوعات التي تشغل بال علماء الاتصال، وعلماء الاجتماع، وجميع خبراء التنمية سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة، حيث تعد قضية المشاركة من أبرز القضايا التي تعبر عن احتياجات المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم، وتهدف إلى زيادة خبرات المشاركين وتسهم في زيادة نضجهم كأفراد بالمجتمع الذي يعيشون فيه... وتتضح جذور مشاركة المواطنين من خلال قيمة الحرية الفردية وحق تقرير المصير وهي القيم التي تقوم على الاعتقاد بأن الطاقة البشرية والإنسانية تستطيع أن تتخذ قراراها بحرية وفعالية، بمعنى المشاركة ظاهرة اجتماعية طبيعية تحدث نتيجة وجود الإنسان في المجتمع وتفاعله مع أفراده وجماعاته وهيئاته ومؤسساته وتختلف درجات استجابة المواطنين لتلك المشاركة وفق مجموعة من الظروف المعيشية التي يعيش فيها، وتنشئته الاجتماعية[13].

المبدأ الثاني، الشفافية:

وتعني توفر قاعدة معلومات صحيحة ودقيقة وشاملة مع تمكين المواطن منها، ونعني بها أيضا أن تكون الأفعال والقرارات المتخذة من طرف المسيرين على مختلف مستوياتهم مفتوحة للفحص والتدقيق من طرف إدارات أخرى معروفة كالبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا يسهل من مساءلة ومحاسبة مسيري الإدارات العمومية وتحميل كل فرد المسؤولية عن نتائج أعماله، ووجوب تقديم كل فرد حساب عن نتائج أعماله، وها يعني التعهد بالوفاء بما تم الالتزام به[14].

العمل بشفافية يعني كشف الحقائق والنقاش العام الحر حول تلك الحقائق ومناقشة السياسات المختلفة للجمعية بطرق متاحة للجميع، والكشف الذاتي لأوجه القصور في الأداء، وكلما كان التنظيم الجمعوي يحقق مساحة اكبر من الشفافية من التعامل وإتاحة وسائل المعرفة وتدفق المعلومات الخاصة به لجميع الأعضاء والمعنيين، كلما كان أقرب إلى تطبيق مبادئ الحاكمية. فالجمعية التي تتمتع بكونها شفافة في قاراتها وفي طريقة إدارتها تمتلك الاستعداد لإشراك الآخرين في المعلومات والحقائق والبيانات والقرارات الخاصة بعملها ولديها الاستعداد لمناقشة هذه الأمور بحرية، كما تكون مستعدة لتقبل النقد من الأعضاء على سياستها، في أي وقت. وينعكس هذا المستوى من النقد الذاتي على الجمعية في كل من التقرير السنوي لها وفي التقييم الذي تقوم به لأنشطتها وبرامجها. كما أن الجمعية ذات الحكم الذي يتمتع بالشفافية تهتم بأن تتأتى قرارات مجلس الإدارة عن طريق التصويت الفردي، كما تقوم بدعوة بعض أعضاء الجمعية العمومية لحضور بعض جلسات مجلس الإدارة، بل والتحدث فيها، كما يمكن أن تطلع الجميع على محاضر مجلس الإدارة.

---

[12]– بوصنوبرة عبد الله: "**المجتمع المدني والمشاركة الشعبية**"، المرجع نفسه، ص 153.

[13]– سهير علي عبد الحليم قنديل: مرجع سبق ذكره، ص 71.

[14] – بلعيور الطاهر: "**الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم**"، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد يومي 08-09 أفريل 2007 حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العلم النامي، مرجع سابق، ص104.

تتيح المشاركة الفعالة لجميع الأطراف في عملية اتخاذ القرارات والرقابة عنها، تشجيع المنافسة من القائمين على الجمعية من أجل تحقيق أهداف المنظمة، تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من رضا الفئات المستهدفة، تحد من الصراعات داخل الجمعية، تشجيع تكوين فريق عمل فعال، تقلل من التهرب من المسؤولية بمساعدة كل عضو في تحمل تبعات أخطاءه، تنمية الشعور بالولاء والانتماء للجمعية.

المبدأ الثالث، المساءلة:

وترمي إلى خضوع الموظفون العموميون للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطة الممنوحة مع تقبل تحمل المسؤولية ولو جزئيا عن الفشل أو عدم الكفاءة، أو الغش، مع استجابتهم للنقد، وما يترتب عنه من تعديل في القرارات.

المساءلة هي التزام الجمعيات بتقديم كشف حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها بهدف رفع كفاءة وفعالية الجمعيات وتعتبر المساءلة أحد مبادئ الحاكمية، وهي حق الجمهور الأساسي للجمعية، أو مختلف الأطراف المعنية في أن تسأل أو تحاسب أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وعلى مجلس الإدارة إعداد حيثيات مقنعة لكل قراراتها وسياساتها فهي العلاقة التي تربط الأفراد والجماعات داخل وخارج الجمعية، والجمعية ترتبط بعلاقات مساءلة أمام الأعضاء، العاملين، المتبرعين، الممولين، المستفيدين وفقا للقيم والمعايير الأخلاقية.

وتبرز أهمية المساءلة في تعزيز وتحقيق الكفاءة والتفاعلية في إنجاز وتقديم الخدمات للمستهدفين، واستخدام المساءلة تزيد من قدرة الجمعية على إنجاز المهام المطلوبة أو تحقيق الأهداف الموضوعية مما يحقق كفاءة عالية في الأداء. وكذا زيادة قدرة الجمعية على إنجاز المهام المطلوبة وتحقيق الأهداف الموضوعة مما يحقق كفاءة عالية. فضلا عن أنها تساعد على اختيار الوسائل المناسبة والملائمة لتحقيق هده الأهداف الموضوعية وذلك يؤدي إلى زيادة فعالية الجمعية. كما تعمل على تدعيم مشاركة المواطنين والأعضاء في عملية إدارة الجمعية، ولتطبيق هذا المؤشر لابد من معرفة حثيثة بكل من مجلس الإدارة، ومعدي التقارير.

ويمكن إبراز مستويات المساءلة في الحاكمية بالشكل التالي:

يمكن النظر إلى المساءلة في الإدارة بوصفها عملية مستمرة تبدأ بالمساءلة التقليدية التي تركز على مدخلات الجمعية، وينتهي بالمساءلة الاجتماعية التي تركز على المخرجات وبين هذين المستويين هناك مستويان آخران للمساءلة هما: مساءلة البرامج، ومساءلة العملية التي تتناول الأنشطة والعمليات التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات. أما عن مساءلة البرامج فهي تنصب على نتائج الأنشطة الخاصة بالجمعية، حيث يتم تطبيق البرامج الموضوعة ترجمة وتجسيد أهداف السياسات العامة، ووضعها موضع التطبيق، وبذلك يكشف هذا المستوى من المساءلة حجم الأداء الفعلي للجمعية، هل يجرى تطبيق البرامج وفق الأهداف المحددة؟ وهل يجرى تنفيذها بكفاءة وفعالية؟ هل الموارد المخصصة كافية؟ وهل يتم الاستفادة منها بكفاءة وفاعلية؟ هل حققت البرامج العوائد المتوقعة منها أم لا؟ هل يتوافق النظام المحاسبي السائد مع المبادئ والمعايير الخاصة بالمساءلة المعمول بها؟.

في حين أن مساءلة العملية تنصب على جملة العمليات والأنشطة التي يتم من خلالها تحويل المدخلات –محور المساءلة التقليدية– إلى مخرجات –محور اهتمام مساءلة البرامج– وتتحقق المساءلة على مستوى العملية من خلال عدة مؤشرات ومعايير كمية للمستفيدين من برنامج معين ومقارنته بالعدد الكلي للمستفيدين. وتعزز المشاركة في الحاكمية من قدرة المستفيدين على طريقة تنفيذ البرامج بما يمكن الأفراد من التعامل مع المجتمع وبناء قدراتهم من أجل تحقيق عائد إيجابي.

المبدأ الرابع، حكم القانون:

أي توافر سياسات تقنن ممارسة الأفراد والجماعات أهل الحكم وممارستهم لصلاحياتهم في كل المجالات مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع من خلال التمتع بالحقوق كاملة.يمكن للجمعية كتنظيم اتصالي العمل بشفافية، والإعلان عن نشاطاتها المستقبلية لمختلف الجماهير التي تستهدفها، وهو ما يمكنها من التنبؤ بسياساتها الاتصالية – تنظيم حملات إعلامية، إقامة ندوات صحفية...الخ– ويساعدها على تقرير ما سيتم البدء فيه على المدى القريب والبعيد زمن نشاطات، وجعله معلنا ومعروفا لدى الجمهور الخارجي للجمعية والجمهور الداخلي في الوقت نفسه[15].

2. آليات تفعيل مساءلة الحكومة من قبل الجمعيات الوطنية:

لقد سبق لنا الإشارة إلى أن أحد المبادئ الأساسية للحاكمية المسائلة، من قبل الجمعيات الوطنية باعتبارها أحد أهم روافد مؤسسات المجتمع المدني للأجهزة الحكومية، ونعرض فيما يلي لآليات تحقيق المساءلة من قبل المجتمع والمواطنين:

أ– **إصلاح النظام السياسي وزيادة المشاركة الشعبية:** يشير هذا إلى منح المواطنين المزيد من الحرية والمشاركة وحقوق التعبير والتصويت، حيث يوفر الحكم الديمقراطي الصالح وسائل مختلفة يمكن للمواطنين من خلالها اختيار من يمثلهم في مختلف المؤسسات الرقابية الشعبية، كما تساهم تلك الأنظمة أيضا في زيادة وإمكانية مساءلة الحكومة عن تصرفاتها وإبداء الرأي فيما يتعلق بتلك التصرفات.

ب– **زيادة شفافية الحكومة:** يقوم مفهوم الشفافية على حق المواطن في أن يعرف حيث يتطلب الإفصاح المنتظم عن المعلومات الكافية بما يفترض أن يقوم به المسؤولين والأجهزة وما يقوم به هده الأجهزة فعلا وعن هوية المسؤول كما تنعكس أيضا في إمكانية الوصول للمعلومات الخاصة بحقوق المواطنين والخدمات التي يحق لهم الحصول عليها وكيفية الحصول عليها، بالإضافة إلى توفير معلومات من اللوائح المتوقع أن يلتزم بها المواطنين، وتساهم الشفافية في توليد تلك المعلومات التي تجعل المسؤولين في الأجهزة الحكومية عرضة للمساءلة من قبل المواطنين والمجتمع، وتعتبر زيادة شفافية الحكومة شرطا أساسيا لتحسن المنظومة العامة لإدارة الحكم، وفي المقابل غياب الشفافية عامل أساسي للمشاكل المزمنة في الفساد الإداري[16].

---

[15]– **Etre cohérent avec la communication externe**, un article publié sur le site : http://www.reseau-sara.org/cgi/fiche.asp, le site été visité le 04/05/2004.

[16] – جمال الطحاوي: مرجع سبق ذكره، ص 182-183.

ج- **اللامركزية لصالح المؤسسات المحلية المنتخبة:** ويمكن تحقيق دلك من خلا لنقل وتحويل السلطة إلى المؤسسات المحلية التي يتم اختيار موظفيها بواسطة المواطنين ويسمح هذا النوع من اللامركزية بتقريب السلطة والحكومة من المواطنين من خلال التنظيمات الجمعوية، ويؤدي هذا إلى جعل الخدمات المقدمة أكثر توافقا مع احتياجات المجتمع المحلي والمجتمع الوطني.

د- **زيادة الرقابة التي يقوم بها المواطن:** تظهر الحاجة إلى تمكين المواطنين من خلالهم منحهم صلاحيات رقابية وإشرافية في إطار التأكيد على نزاهة وتحسين أداء المنظمات الحكومية إجمالا، ويمكن تحقيق التأكيد بعدد من الطرق مثل منح المواطنين حق الشكوى وإشراكهم في عملية تقييم الخدمات والسماح لهم بالمشاركة في التخطيط ووضع الموازنات وصياغة الأولويات وإشراك ممثلي المجتمع المدني الذين ينمون إليه في خطط الإصلاح الحكومي[17].

المبدأ الخامس، المشاركة في صنع القرار:

للمشاركة في صنع أو اتخاذ القرار يستدعى تقديم تعريف لمفاهيم المشاركة القرار والتفريق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار، فالمشاركة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية وهي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف، وأفضل الوسائل لتحقيق هده الأهداف ومتابعتها وتقييمها[18].

---

[17] - المرجع نفسه، ص 184.

[18] - **القرار**: تعني كلمة قرار البت النهائي والإرادة المحددة لصناع القرار بشأن ما يجب فعله للوصول لوضع معين والى نتيجة محددة ونهائية أو هو مسار فعل يختاره صانع القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة لإنجاز الهدف أو الأهداف المحددة أمامه. وهو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب لتحقيق أهداف محددة أو مواجهة موقف ما وان مفهوم صنع القرار ليس قاصرا على الاختيار النهائي بل انه يشير إلى تلك الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار ويعرف اتخاذ القرار بأنه عملية أو أسلوب الاختيار الرشيد بين البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين.

دور الإرشاد النفسي الأسري المستند على مبادئ العلاج الأولي عند Arthur janov في رعاية التلاميذ ضحايا العنف

الدكتورة: أحمـان لبنـى
جامعة باتنة – الجزائـر

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بظاهرة العنف ضد الأطفال بصفة عامة والتلاميذ بصفة خاصة، هذه الظاهرة التي انتشرت في العصر الحالي بشكل واسع، واتخذت أشكالا متعددة، حيث أضحى العنف ضد الأطفال من الأشياء المألوف رؤيتها؛ غير أنه قد يخلف العديد من السلوكات اللا توافقية واللا سوية التي تعيق الطفل على التكيف مع البيئة التي يعيش فيها، كما قد يتسبب في الكثير من المشكلات للمحيطين بالطفل. ولهذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى محاولة بناء خطة إرشادية علاجية للتلاميذ ضحايا العنف.

وقد تم التوصل إلى أن التكفل بالتلاميذ ضحايا العنف الأسري سيكون أكثر فعالية إذا ما تمت المزاوجة والموازنة بين الإرشاد الأسري الذي يهتم بمساعدة الأفراد على عمل خطط مستقبلية للتكيف الحسن مع بيئاتهم، ومبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف)، التي ترتكز على أن العلاج من مختلف الاضطرابات والمشكلات الناجمة عن العنف لا يتأتى إلا إذا ما استشعر الفرد الألم الناتج عن هذا العنف بكل قوته.

Résumé

Cette étude du phénomène de la violence contre les enfants en général et des étudiants en particulier, le phénomène qui s'est répandu à l'époque actuelle est largement, et a pris de nombreuses formes, et sont devenus la violence contre les enfants de la vision des choses rares, c'est qu'il peut réussir de nombreux comportements non consensuels et non en même temps que d'entraver l'enfant à s'adapter à l'environnement dans lequel ils vivent, car cela peut causer beaucoup de problèmes pour les gens autour de l'enfant. Par conséquent, cette étude vise à essayer de construire un plan directeur thérapeutique pour les élèves qui sont victimes de violence.

A été conclu pour assurer aux victimes les élèves de violence domestique serait plus efficace si elles étaient appariement et l'équilibre entre le conseil de famille qui se soucie d'aider les personnes à travailler plans futurs pour adapter Hassan avec leur environnement et les principes de la théorie du traitement initial pour (Arthur Janov), qui sont fondées sur le traitement des divers troubles et de problèmes liés à la violence ne peut être atteint que si ils ont senti la douleur individuelle résultant de cette violence de toutes ses forces.

مقدمة:

تعد ظاهرة العنف ضد الأطفال ظاهرة عالمية، فهي توجد في كل الدول وفي كل المجتمعات، غنية كانت أو فقيرة، وتختلف نسبيا من منطقة إلى أخرى. ويزداد عدد الأطفال المعتدى عليهم يوما بعد يوم؛ إذ يشير (موسى شيخاني) بأن عدد حالات الأطفال المعتدى عليهم عام 1995 قد بلغ 17115 طفل[1]، وتتمثل مصادر العنف ضد الأطفال في كل من العنف الأسري (الآباء والإخوة والأخوات)، العنف المدرسي (المعلمين والأقران) والعنف المجتمعي (آخرين)، وبهذا فالعنف ضد الأطفال نابع من كل الجهات المحيطة بالطفل، وهذا ما أشار إليه (زيارة) حينما قال: "إن موضوع العنف ضد الأطفال وخاصة العنف الاجتماعي

نادرا ما يطرح على جميع المستويات والسبب في ذلك هو أن العنف ضد الأطفال يمارس من جميع الجهات ابتداء بالأسرة ومرورا بالمدرسة حتى المؤسسات المجتمعية و الشارع و القانون"[2].

ويخلف العنف عند الأطفال العديد من الاضطرابات التي تعيق تكيفهم الحسن مع البيئة التي يتواجدون بها، فيخلف لديهم العديد من السلوكات اللاتوافقية والتي قد تكون حائلا بينهم وبين تحقيق الغايات المرجوة منهم كالاجتهاد في الدراسة والتحصيل الدراسي المرتفع، والإتيان بسلوكات تتم عن حسن التهذيب و الخلق.

ومن هنا تنبع أهمية هذه المداخلة والتي تسعى إلى بناء خطة إرشادية تستمد آليات عملها من المنهج العلاجي الذي أخذ في التطور بشكل مدهش في الولايات المتحدة الأمريكية في العقود الأخيرة حتى وصف بالمعجزة، وهو الذي طوّره (جانوف) وعرف هناك بالعلاج الأولي Primal therapy.

وتهدف هذه الدراسة أساسا إلى التدقيق أكثر في هذه الخطة الإرشادية والتوسع في تطبيقها حتى يتم التمكن من تطويرها بما يسمح لها بأن تكون أكثر فاعلية. والدراسة الحالية هي تفصيل لذلك.

مشكلة الدراسة:

يعد العنف ضد الأطفال أكثر أنواع العنف البشري انتشارا في زمننا هذا، ورغم أننا لم نحصل على دراسة دقيقة تبين نسبه هذا العنف في مجتمعنا إلا أن له آثارا بدأت تظهر بشكل ملموس على السطح مما ينبأ أن نسبته في ارتفاع مستمر. ونظرا لكون المدرسة تعد المؤسسة التربوية الثانية –بعد البيت– التي يتعامل معها الطفل فإنها غالبا ما تستوعب مختلف الاضطرابات والسلوكات اللاسوية التي تظهر على الأطفال نتيجة التعرض للعنف؛ فكثيرا ما يُظهر هؤلاء الأطفال صعوبات محددة في التعلم كاضطرابات اللغة أو وجود مشكلات حركية، ... وغالبا ما يتم استدعاء آبائهم إلى المدرسة نتيجة لسوء سلوكهم، وفشلهم في التحصيل الدراسي.

وعندما تظهر مثل هذه السلوكات اللا توافقية على الأطفال التلاميذ فإن المرشد النفسي يتدخل هنا ليعمل على مساعدتهم على معرفة ذاتهم وإدراك المشكلات التي يعانون منها والانتفاع بقدراتهم ومواهبهم ليبلغوا أقصى ما يستطيعون الوصول إليه من نمو وتكامل في شخصياتهم.

ويرى (إبراهيم وشاح) أن أهم علاجات العنف هي العمل الجماعي للقضاء عليه؛ إذ يقول في هذا الشأن: "لا يمكن أن تقوم جهة بعينها بوقف العنف ضد الأطفال و لذلك يجب أن يكون العلاج بطريقة العمل الجماعي بأن يأخذ الوالدان أولا دورهما فلا يمكن أن يأتي الأب وحده أو الأم بنتيجة طالما أن هناك طريقتان يعامل بهما الأطفال"[3]. وبهذا وحسب هذه الوجهة فإن الإرشاد النفسي الفردي للتلاميذ ضحايا العنف سيكون أكثر فعالية إذا ما امتد وشمل أسر هؤلاء التلاميذ، وذلك لكون أنَّ أي مشكلة تنشأ لدى أحد أفراد الأسرة فإن جميع أفرادها يتأثرون بها. وبهذا يتحول الإرشاد النفسي الفردي إلى الإرشاد النفسي الأسري.

غير أن هذا النوع من الإرشاد للتلاميذ ضحايا العنف قد يكون قاصرا عن تحقيق غايته في التكفل بهؤلاء التلاميذ، خاصة بعد التأمل في مبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف)، والتي ترتكز على أن السبب الرئيسي لمختلف الاضطرابات العصابية راجع إلى عملية الكبت، وأن العلاج من مختلف الاضطرابات والمشكلات الناجمة عن العنف لا يتأتى إلا إذا ما استشعر الفرد الألم الناتج عن هذا العنف بكل قوته. وبهذا وانطلاقا من كون الإرشاد الأسري يهتم بمساعدة الأفراد على عمل خطط مستقبلية للتكيف الحسن مع بيئاتهم دون الاهتمام بمساعدة العميل على تخطي مشكلاته النفسية العميقة والتي يكون جزء كبيرا منها في اللاشعور، وكذا كونه يساعد على التوافق في بعض نواحي حياة المسترشد دون أن يحدث تغيرات

جذرية في التركيب الأساسي في شخصيته، فإننا ننوه بأن الإرشاد النفسي الأسري سيكون أكثر فعالية في التكفل بالتلاميذ ضحايا العنف إذا ما تم تطويره في ظل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف).

تحديد مفهوم العنف ضد التلاميذ:

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم العنف ضد التلاميذ تجدر الإشارة إلى مفهوم العنف بصفة عامة على النحو التالي:

العنف كما جاء في لسان العرب هو الخرق بالأمر و قلة الرفق به، وهو ضد الرفق وكل ما في الرفق من خير ففي العنف من الشر مثله، و التعنيف هو التوبيخ و التقريع و اللوم.[4] والعنف كذلك هو كل فعل أو قول يؤدي إلى أذى نفسي أو جسدي. وبهذا فالعنف حسب هذا التعريف قد يكون لفظيا دون التعدي للفعل، وقد يكون عمليا وذلك من خلال السلوكات التي تسبب الأذى، غير أن العنف في بعض الأحيان يكون لفظيا وأدائيا في آن واحد.

ويعرف (عبد الله بن دهيم) العنف على أنه "كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين أو إلى تخريب ممتلكات الذات أو ممتلكات الآخرين، وقد يكون الأذى جسمانيا أو نفسيا".[5] وبناءا على ذلك فالعنف حسبه هو كل تصرف يصدر من الفرد و ينتج عنه أذى، وهو قد يكون موجه من الفرد إلى ذاته أو إلى الآخرين، والأذى المترتب عن العنف حسب (عبد الله بن دهيم) يتخذ شكلين رئيسيين وهما: الأذى النفسي و هو يشمل الجانب السيكولوجي للفرد دون المساس بالجانب الجسدي، وهو ما يعرف كذلك بالعنف المعنوي، والأذى الجسماني وهو يشمل الجانب الجسدي للفرد دون المساس بالجانب السيكولوجي له ، ويعد هذا النوع من الأذى أحد أشكال العنف المصنفة ضمن العنف المادي. لكن الأذى في أغلب الأحيان يشمل الجانبين في نفس الوقت و بهذا يكون الأذى نفسي–جسدي.

وهناك من يرى بأن العنف يستبطن في داخله إكراه الغير بالقوة على فعل شيء أو الاعتقاد بشيء دون إرادة لذلك، و العنف هو إيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل، وعملية الإيذاء هذه تكون على نحوين:[6]

أ– تارة يكون الإيذاء صادرا من فرد واحد باستخدام اليد أو اللسان تجاه الآخر، ويسمى هذا القسم (بالمتسلط الأنوي).

ب– وتارة يكون العنف جماعيا؛ إذ تقوم مجموعة بشرية ذات خصائص مشتركة باستخدام العنف و القوة كوسيلة من وسائل تحقيق تطلعاتها الخاصة و يسمى هذا القسم (بالمتسلط الجماعي).

وبهذا فالعنف حسب هذه الوجهة ما هو إلا إكراه للفرد على الإتيان بما لا يتماشى مع إرادته، وهذا الإكراه يكون باستخدام القوة.

مفهوم العنف ضد التلاميذ (الأطفال):

بناء على ما سبق يمكن تعريف العنف ضد الأطفال على أنه كل فعل أو قول يخلو من الرفق ويؤدي إلى أذى نفسي و/أو جسدي، ينطوي غالبا إكراه للأطفال على الإتيان بما لا يتماشى مع إرادتهم، وهو قد يكون نابع من فرد واحد كالعنف الذي يمارس من قبل المعلم نحو التلاميذ، وقد يكون نابع من مجموعة من الأفراد كالعنف الذي يكون من جماعة الأقران نحو الطفل.

بعض أشكال العنف الموجه للتلاميذ :

يتخذ العنف ضد الأطفال أشكالا متعددة ، ويمكن إيجاز أهم هذه الأشكال السائدة فيما يلي:

العنف المادي: وهو عبارة عن إلحاق الضرر بالطفل الذي يمارس عليه العنف ماديا في البدن أو في الحقوق أو في المصالح أو في الأمن. ويعرف العنف المادي بأنه انتزاع المطالب بالقوة، وإكراه الآخر على التنازل عنها أو الاعتراف بها. ويندرج تحت هذا النوع من العنف كل من الضرب، الصفع، الحرق، القتل، الاغتصاب، الطعن،... إلخ

العنف المعنوي: وهو إلحاق الضرر بالطفل سيكولوجيا؛ في الشعور الذاتي بالأمن والطمأنينة والكرامة، والاعتبار و التوازن. ويمكن تعريفه بأنه استعمال شتى أنواع الضغوط النفسية على الإنسان للسيطرة على أفكاره وتصرفاته الاجتماعية ومبادئه الإنسانية والحد من حرية تفكيره.

العنف بشقيه المادي و المعنوي يشمل الجوانب التالية:

العنف الجسدي: وهو أشد وأبرز مظاهر العنف، ينطوي على استخدام القوة الجسدية وبشكل متعمد اتجاه الأطفال من أجل إيذائهم و إلحاق أضرار جسمية بهم، وذلك كوسيلة عقاب غير شرعية، مما يؤدي إلى آلام وأوجاع ومعانات نفسية من جراء تلك الأضرار. والعنف الجسدي يتراوح من أبسط الأشكال إلى أخطرها وأشدها من مثل: الضرب، شد الشعر، الصفع، الدفع، المسك بعنف، لوي اليد، الرمي أرضا، اللكم، العض، الخنق، الحرق،....

العنف التعليمي: ويعني بأبسط أشكاله حرمان الطفل من التعليم، أو إجباره على ترك مقاعد الدراسة، وتهديده بإيقاف تعليمه، وإجباره على دراسة تخصص معين.

العنف النفسي و العاطفي: وهو يشمل كل فعل مؤذ نفسيا لعواطف الطفل و مشاعره دون أن تكون له آثار جسدية، مما يؤثر على وظائف الطفل السلوكية والوجدانية والذهنية، والجسدية. ومن أمثلة هذا النوع من العنف يمكن ذكر: الشتم، الإهمال، التحقير، النعت بألفاظ بذيئة، الإحراج، توجيه اللوم، التخويف، الرفض أو عدم قبول الطفل، الإهانة، تسمية الطفل بأسماء شاذة...

الإهمال: يصنف الإهمال كأحد أشكال العنف النفسي، ويتمثل في عدم تلبية رغبات الطفل الأساسية، لفترة مستمرة من الزمن و ينقسم إلى إهمال متعمد و إهمال غير متعمد، ومن أمثلته الحرمان من الرعاية الصحية والتعليمية و الغذائية، الحرمان من الميراث، ...

العنف الجنسي: يعرف العنف الجنسي على أنه أي فعل أو قول يمس كرامة الفرد ويخدش خصوصية جسده، ولعل أكثر أنواع العنف الجنسي لدى الأطفال هو الاغتصاب.

بعض الاضطرابات الناتجة عن العنف لدى التلاميذ :

يخلف العنف ضد الأطفال العديد من الاضطرابات النفسية، المعرفية، السلوكية، التوافقية، مما يعيق قدرتهم على التكيف الحسن مع البيئة التي يتواجدون بها، وتزداد حدة هذه الاضطرابات بازدياد التقدم في السن، واستمرارية التعرض للعنف. إذ يقول (زيارة) في هذا الشأن: "إن الآثار النفسية للعنف ضد الأطفال تتراكم على الطفل وتصاحبه حتى يبلغ سن الشباب وما بعدها، وهذه الآثار هي نتيجة للعنف الجسدي أو اللفظي الذي يمارس ضد الطفل... إن آثار العنف الجسدي قد تختفي عن الجسد مع مرور الوقت لكن آثاره النفسية تبقى داخل الطفل وتؤثر على تكوين شخصيته و فكرته عن نفسه وعن كل من حوله وتحُدِث هذه الآثار اضطرابات انفعالية لدى الطفل تظهر عليه خلال فترة المراهقة بصورة كبيرة تتمثل في عدم الرغبة في الدراسة أو الانطوائية و التوتر الدائم".[7]

وتتعدد الاضطرابات الناتجة عن العنف بتعدد مختلف أنواع ومستويات العنف الممارس نحو الطفل، غير أن هناك مجموعة من الاضطرابات تظهر لدى الأطفال مهما اختلفت أشكال العنف الموجه نحوهم، وفيما يلي إيجاز لأهم هذه الاضطرابات:

أ- الاضطرابات المعرفية و اضطرابات النمو:

يظهر الأطفال المتعرضين للعنف اضطرابا معرفيا مرتبط بتأخر في النمو وعيوب في اللغة والكلام، و عادة ما يصعب عليهم أن يعبروا عن مشاعرهم، فيظهر لديهم تأخرا في اللغة خاصة فيما يتعلق بطرق التعبير اللفظي،...وتبعا لذلك يتأثر الذكاء اللفظي وتنخفض درجات الطفل في مقاييس الوظائف العقلية العامة. وتشير دراسة (مارتن وآخرون ، 1974) أن القصور العقلي بين الأطفال المتعرضين للعنف ينتشر بنسبة قد تصل إلى 33%.

ويؤكد (اليمار وجريج ،1967) و (مورفيك، 1974) على أن التعرض للعنف هو المسبب للقصور العقلي و ليس العكس، وذلك بعد متابعتهم لأطفال طبيعيين تعرضوا للعنف الأسري حيث وجد (إليمار) أن 50 % من الأطفال أصبح لديهم قصور عقلي ومعرفي[8]، وتابع (مورسيف) 42 طفل لمدة 3 سنوات فوجد أن: 33 % منهم لديهم قصور عقلي، 38 % لديهم تأخر في الكلام، 33 % فشلوا في الوصول للحد الأدنى من النمو الجسدي المطلوب.

ب- صعوبات التوافق الدراسي: كثيرا ما يُظهر الأطفال المتعرضين للعنف صعوبات محددة في التعلم كاضطرابات اللغة أو وجود مشكلات حركية، ... وغالبا ما يتم استدعاء آبائهم إلى المدرسة نتيجة لسوء سلوكهم، وفشلهم في التحصيل الدراسي.

ت- اضطرابات السلوك: تشير الدراسات إلى وجود علاقة بين تعرض الأطفال للعنف وبين حدوث اضطرابات السلوك لديهم خاصة السلوك العدواني، حيث وجد (نيوبيرجر Neubeger، 1977) أن الطفل المتعرض للعنف لديه عدوان في خياله بدرجة كبيرة و مميزة، كما أن لديه سلوك عدواني شديد خارج وداخل الفصل مقارنة بالعينة الضابطة.[9]

وفي دراسة لـ(جرين Green، 1978) على 59 طفل تعرضوا للعنف و 29 طفل تعرضوا للإهمال مقارنة بـ 30 طفل كعينة ضابطة وجد أن العض و الحرق و جرح الجسد و محاولات الانتحار بالشنق تنتشر بنسبة 40 % بين المتعرضين للعنف ، 17.2 % بين المهملين مقارنة بالعينة الضابطة 6.7 %.[10] كما يرى نفس الباحث سنة 1984 أن الطفل المتعرض للعنف لا يريد توجيه العدوان نحو المعتدي وذلك لأنه جزئيا يعتبره توجه خطير وغير محكوم، ولأنه ثانيا يلوم نفسه و يعتقد أن المعتدي أراد بإساءته أن يصفه بالسوء لذا يقوم بتوجيه الإيذاء نحو نفسه، فلا يستطيع الطفل أن يلعب مع أقرانه لمدة طويلة دون ضربهم أو سبهم أو إيذائهم بشكل أو بآخركما نجد أن لغته عدوانية مثل سلوكه، فالطفل يعمم توقعات التعرض للأذى من كل الناس بما فيهم الأقران.

ث- نقص الانتباه وفرط الحركة: في دراسة (مكيلر وزملائه، 1992) على 27 طفل تعرضوا للعنف الجنسي، وجد أن 33.3 % منهم لديهم مواصفات اضطراب نقص الانتباه و فرط الحركة حسب DSM3 R. وفي دراسة على 350 طفل ومراهق وجد أن 38 % تعرضوا للعنف البدني منهم 18 % لديهم مواصفات اضطراب نقص الانتباه وفرط الحركة.[11]

ج- اضطراب القلق: بدأ في السنوات الأخيرة الاهتمام ينمو نحو معرفة العلاقة بين العنف أثناء الطفولة و بين اضطرابات القلق، حيث وجد أن هناك علاقة إيجابية بين اضطرابات القلق و بين العنف و بشكل الخاص العنف الأسري و خاصة العنف الجنسي،... حيث وجد (كيندل وآخرون Kendall&al، 1993) في دراستهم على 45 طفل يتعرضون للإيذاء الجنسي مقارنة بمجموعة أخرى ضابطة عن طريق استخدام مقياس سلوكيات الأطفال أن 15 % منهم لديهم أعراض مختلفة من اضطرابات القلق.[12] كذلك وجدت دراسة إيرانية أن الأطفال المتعرضين للعنف يخبرون درجات من القلق و الاكتئاب أكثر من زملائهم من غير المتعرضين لذلك كما أن إنجازهم الدراسي كان أدنى من زملائهم.

ح- الاضطرابات و الأعراض الاكتئابية: توصلت (بدرية أحمد، 1994) في دراستها على الأطفال المترددين على المستشفى في الفئة العمرية من عشرة إلى خمسة عشرة عاما أن الأطفال ضحايا العنف لديهم توقعات سلبية نحو مستقبلهم، ويؤكد (أوتس Oates،1996) نفس النتائج حيث وجد أن المتعرضين للعنف لديهم عدد قليل من الأصدقاء ، وأنهم أقل لهوا، وأكثر إحباطا، و أكثر إحساسا بالخطر، وأكثر حرصا.وفي دراسة لـ (جيلمارتن gilmartin، 1994) على 666 طفل ومراهق عن أكثر الأعراض انتشارا في الأطفال المعتدى عليهم وجد أن اضطرابات النوم وخاصة الأرق و الأحلام المفزعة، وشدة التيقظ، وحدوث نوبات من الدوار وخاصة عند الاستيقاظ، كما تنتشر بينهم الأعراض الجسمانية بدرجة كبيرة. وفي دراسة لـ (ألان وآخرون Alan&al، 1997) وجدت أن 25.9 % من الأطفال تعرض و يتعرض للاعتداء البدني و أنهم يعانون من الاكتئاب الجسيم الذي يصاحبه بدرجة كبيرة انخفاض الأداء الاجتماعي. وقد وجد (لو و وايز Weisz Lau&، 2003) أن حوالي 35 % من الأطفال المتعرضين للعنف يعانون من اضطرابات اكتئابية.

خ- السلبية: يشير (عبد الله المطيري) في مقالة تحت عنوان "قراءة لما دونه العنف في ذواتنا" إلى أن أغلب طلاب المدارس يتصفون بالسلبية، و السلبية حسبه تعني اتخاذ موقف محايد من مجريات أحداث الحياة من حول الطالب وكأنها لا تعنيه،..وهي تتولد من تهميش الطفل بل وقمع تطلعاته ومساهماته وآرائه الأولى بحجة أنه يجب أن يسمع كلام الكبار و ينفذ دون أن يكون له دور فيما يجري حوله، وهذا بالتأكيد نوع من العنف ، حيث همش الأقوى (الأب، الأم،...) الأصغر ويفرض عليه كل شيء.

د- الانطواء: وتتمثل هذه السمة في عجز الطفل عن تكوين صداقات وعلاقات خاصة، ويفضل على ذلك بقاءه وحيدا لا يشترك في النشاطات الجماعية التي يمكن أن توفر له فرصا أكبر للتعرف وتكوين العلاقات....لكن أسلوب العنف المستمر في المدرسة لا يعطي الفرصة للطالب من التخلص من انطوائه بل يساعد في استمرار الآثار النفسية المتولدة في البيت والأسرة الصغيرة.

ذ- اهتزاز الشخصية: وهي حسب (عبد الله المطيري) عدم قدرة الطالب على التعبير عما في داخله وعدم الجرأة في إبداء توجهاته و العجز عن اتخاذ القرار . ..وهي تنبع من خلال التربية التي تجرم الخطأ و تضخمه ولا تقبل به وتصب جام غضبها على الطفل حين يخطئ بوصفه بأقبح الأوصاف مما يجعله يصدق أنه فعلا بهذا الشكل ولا يستطيع تجاوز هذه العقدة ومما يولد لديه أيضا خوفا دائما من المبادرة في الفعل خشية الوقوع في الخطأ . وكثير من المعلمين يزيد الطين بلة حين يتعامل مع الطالب على أساس أنه يجب ألا يخطئ .

تحديد مفهوم العنف ضد الأطفال (التلاميذ) حسب مبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف):

قبل التطرق إلى مفهوم العنف ضد الأطفال حسب مبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف) تجدر الإشارة إلى مبادئ هذه النظرة أولا.

مبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف):

تقوم نظرية العلاج الأولي على فكرة أساسية مفادها : "بأن المسألة النفسية في الإنسان يمكن اختصارها بمدى إشباع الحاجات الأساسية عند الفرد، فالحاجة هي حجر الأساس لحالة الصحة وحالة المرض النفسي أو العصاب"[13]. وبهذا فالصحة النفسية –حسب هذه الفكرة– تعتمد على مدى إشباع الحاجات الأساسية للفرد، هذه الحاجات التي تختلف وتتعدد باختلاف المستويات العمرية المختلفة، وكذا باختلاف درجة النضج العقلي للطفل؛ إذ يقول (آرثر جانوف) في هذا الشأن: "... والحاجات الباكرة هي حاجات بدنية، وعندما يكبر الفرد فإن مستويات جديدة من الحاجة تأخذ بالظهور، فالحاجة تصبح أكثر تطورا عندما ينضج الدماغ"[14]. ويقول كذلك: " إذا أشبعت الحاجات عند حدوثها فسوف لا يكون هناك ألم يذكر، ولكن ما هي كمية الإشباع المطلوبة؟ و الجواب هو أن الطفل يعرف ذلك: إن إدراك حالة الإشباع هي حالة متأصلة في كل إنسان". [15]

ومن بين الحاجات الأساسية –حسب نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف) – التي تظهر عند الفرد وتلعب دورا كبيرا في نموه النفسي يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر الحاجات التالية:

- الحاجة إلى النمو والتطور: وهي تعتبر من أهم الحاجات الأساسية التي تظهر عند الفرد، وتختلف أهميتها باختلاف استعداد الطفل لها. وتنتهك هذه الحاجة حسب نظرية العلاج الأولي عندما يكون الجنين مستعد للولادة و الأم لم تكن مستعدة لذلك لأي سبب من الأسباب، وبهذا فالحاجة إلى النمو الطبيعي تكون قد تعرضت إلى خلل. وبعد ذلك فإن حاجات النمو المتصاعدة كالحاجة إلى تعلم الكلام عند الاستعداد لذلك يمكن أن تنتهك عندما يضغط على الطفل لكي يتكلم.

- الحاجة إلى الأمن : وهي أيضا من الحاجات الأساسية حتى عندما يكون الفرد جنينا في بطن أمه، و بعد ذلك فإن الأمن يعني بيتا مستقرا بدون تهديدات متكررة بالطلاق، أو عدم الاستقرار بالتنقلات الدائمة، وأيضا هناك حاجة ماسة إلى الدفء و الحنان. [16]

- الحاجة إلى الحرية: و هي حاجة بيولوجية أساسية، فعلى الصعيد الجسدي فهي تعني حرية أن يولد الجنين بدون صعوبة أو معوقات، وفي المراحل اللاحقة يجب أن تكون هناك حرية الحركة داخل الغرفة و البيت بدلا من حبس الطفل في حظيرة اللعب، وأخيرا فإن الطفل النامي بحاجة إلى حرية اكتشاف المنطقة التي يعيش فيها والعالم الأوسع.

- الحاجة إلى التعبير: إن الحاجة إلى الحرية و الحاجة إلى التعبير هما صنوان متلازمان ؛ فالطفل بحاجة إلى أن يكون حرا في التعبير عن أحاسيسه ثم عن أفكاره، و عندما ينمو الطفل فإنه بحاجة إلى أن يستمع له الآخرون ويتكلمون معه حتى يمارس حرية التعبير عن المشاعر و الأفكار، ثم حرية اختيار المهنة المناسبة و الأصدقاء وطريقة الحياة.

يرى (آرثر جانوف) بأن الحاجة تظل حاجة إلا إذا حولها الحرمان إلى ألم فالألم يدفع الفرد نحو تطمين الحاجة و يحذره بأن جسمه في خطر، و يعده لاتخاذ ردود فعل دفاعية. أما الألم الأولي فهو حرمان أو إصابة تهدد الطفل النامي. و ليس الوجع البدني هو الذي يحدد الألم الأولي، و لكنه السياق أو المعنى الذي يراه فيه الوعي النامي الحساس للطفل. فمثلا ليس هناك معنى كبير للوقوع على الأرض، و لكن حصول

الأذى البدني بدون وجود أي شخص لمواساته وتطمينه يجعل الطفل يشعر بألم أولي، إذ أن هناك احتياج للحنان و الطمأنينة فإذا لم تشبع فإنها تهدد عملية النضج حتى وإن لم تكن تهدد البقاء البدني. و في الحقيقة فإن الألم الأولي يمكن أن يكون إما بدنيا أو عاطفيا. ورغم الاعتقاد الشائع بأن هذين هما نوعان مختلفان من الوجع فإنهما في الواقع متساويان من ناحية تعامل الجسم معهما. ويعرف(آرثر جانوف)الألم الأولي بأنه حِمل زائد أي معلومات أكثر من يستطيع الجهاز العصبي أن يتحملها. وهذا الحمل الزائد ليس فقط تفاعلا سيكولوجيا وإنما بصورة حرفية فإنه بث لطاقة بدنية، فالآلام تنطبع في الجهاز العصبي حتى قبل أن يفقه الفرد معانيها

ويقول (آرثر جانوف): إذا أحس الفرد (في مراحل الطفولة المُبكّرة) بالألم بكل قوته فإن هذا الألم لا يُصبح قوة خارج الوعي ولن يكون هناك عُصاب. أما عندما يكون الألم كبيراً جداً، فإن الطفل ولِحُسن الحظِّ يفقد الوعي. ولكن هذه الرحمة لها ثمن: فالألم يُكْبَتُ ولكنه يبقى داخل الجهاز العصبي للطفل بالضبط لأنه كان من الضخامة بحيث أنه لم يكن في المُستطاع أن يتحمّله الطفل ويتفهّمه ويتجاوزه. وهكذا فإن هذا الألم المكبوت يأخذ حياة خاصة به، خارج الإدراك، ويُسلّط ضغطاً مُستمراً. وطالما بقي ألماً لا يحِسُّ به صاحبه فإنه يتطلّب تضحيات لا تنتهي. فالكَبْتُ يُنقذ ولكنَّه أيضاً يُدَمِّر. ويضيف قائلا: إن إعاقة رد الفعل الطبيعي هو الذي يقود في النهاية إلى العُصاب ولا يُهِمُّ أن تكون هذه الإعاقة سببها عُنف الصدمة نفسها أو الكبح المفروض بالقوّة. فإذا كَبَتَ الطفل الألم الذي يحسُّ به فإنه يكبت أيضاً حاجته الى الحُب والأمان و الحنان.

وبهذا فحرمان الطفل من الحاجات الأساسية التي يحتاجها يولد لديه ألما، إذا لم يتمكن من تحمله من شدة ضخامته فإن هذا الألم يكبت في لا شعوره الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العصاب. والذي يؤدي بدوره إلى ظهور مجموعة من السلوكات غير التوافقية عند الطفل بصفة خاصة، والفرد بصفة عامة. ويقول (آرثر جانوف) في هذا الشأن: "إن المُركَّب المنيع الذي يخلقه الألم المكبوت يقود إلى حالة من الحِياد الحَصين أي إلى إحساس بالعيش وراء جِدار بحيث تبدو الحياة وكأنها تسير خارج مُتناول الفرد المُصاب وبعيداً عنه. إن المَناعة ضدَّ الإحساس تعني المناعة ضد الحياة". وفيما يخص أهم الاضطرابات النفسية التي تظهر عند الفرد نتيجة لكبته للألم يقول (آرثر جانوف): "إن القلق هو التجلّي الظاهر للألم الكامن في النظام العضوي الداخلي، وهو يُشير إلى الخوف الغامض من ألم "سائِب" هو في طريقه ليصل إلى حالة الوعي، وكل الأجهزة البدنيّة تتفاعل لتُبقيه بعيداً. إن القلق ليس مفصولاً عن الخوف، بل هو الخوف المُرعب من أيام الطفولة الباكِرة، وعندما يحسُّ المرضى أصحاب القلق الحادّ مقداراً كافياً من آلام الطفولة المُبكِّرة فإنهم عادة يتخلّصون من القَلَق. مَظهر آخر من مظاهر الألم المكبوت هو التوتر والذي نحس به كضيق في الصدر وأَلَم في عَضَلات الظهر والعنق وتصلُّب في الأصابع وصَكّ الأسنان وتصلُّب الفكّ. ويظهر التوتُّر كذلك في الجهاز التنفُّسي حيث يكون التنفس ضيقا وضَحْلاً، ويظهر كذلك في تعابير الوَجْه أو في هيئة انتصاب الجسم أو طريقة المشي أو النظر الشَزْر أو تقطيب الجبين وغير ذلك. إن الطاقة المُصاحبة للألم المكبوت لا تنتقي جِهازاً واحداً بل تتسلّل إلى كل الأجهزة الجسمية:-الأمعاء وجدار البدن والعضلات والأفكار والمدارك. والاعتقاد بفكرة ما مهما كانت يمتصّ ما عجز عنه التوتر من طاقة ، ويمثِّل الاستجابة النهائية للألم الكامن في الأعماق. ويُدافع الفرد عن هذه الأفكار بقوة لأنها تُدافع عنه".

مفهوم العنف ضد الأطفال حسب مبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف):

بناء على التعريف السابق للعنف ضد الأطفال على أنه: " كل فعل أو قول يخلو من الرفق ويؤدي إلى أذى نفسي و/أو جسدي، ينطوي غالبا إكراه للأطفال على الإتيان بما لا يتماشى مع إرادتهم، وهو قد يكون نابع من فرد واحد كالعنف الذي يمارس من قبل المعلم نحو التلاميذ، وقد يكون نابع من مجموعة من الأفراد كالعنف الذي يكون من جماعة الأقران نحو الطفل". وبناءا على ما تم التطرق إليه حول مبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف) يمكن تعريف العنف ضد الأطفال حسب هذه النظرية على أنه: "كل فعل أو قول يخلو من الرفق ويؤدي إلى حرمان الطفل من الحاجات الأساسية له، والذي يترتب عنه إحساس الطفل بألم يفوق طاقته، الأمر الذي يدفعه إلى كبته، مما يؤدي إلى ظهور العصاب والذي يتجلى من خلال السلوكات اللاتوافقية التي تظهر عند الطفل. والعنف قد يكون نابع من فرد واحد كالعنف الذي يمارس من قبل الأب نحو الأبناء، وقد يكون نابع من مجموعة من الأفراد كالعنف الذي يكون من جميع أفراد الأسرة الأكبر سنا نحو الطفل الأصغر سنا".

استراتيجيات العلاج الأولي للاضطرابات الناتجة عن العنف حسب (آرثر جانوف):

يقول (آرثر جانوف): "إن مرض المشاعِر المكبوتة هو مرض دائم إلاّ إذا استطاع المريض أن يجد طريقاً لاسترداد نفسه الحقيقية. والطريقة الوحيدة لكي يصبح الشخص حقيقيا مرة أخرى هي في أن يعكِس عملية العُصاب. وليس هناك طريق بلا أَلَم للوصول إلى هذا الهدف. بما أن العُصاب هو نتيجة للتناقُض بين الإظهار والكَبْت فإن العِلاج حتى يكون فعالاً فإنه يجب أن يُركّز مُباشرةً على هذا التناقض الجوهري، وكل الفعاليات العقلية الأخرى كالتصورات والتوجهات والتعرف وحل الإشكالات والتعلم ومظاهر الشخصية الأخرى يجب أن تُعتبر ثانوية".

ويسمي (جانوف) طريقة العلاج التي توصّل إليها بـ: " العلاج الأولي"، وهذه هي الطريقة التي يعتبر أن بإمكانها أن تعكس العُصاب. فبدلاً من إعاقة الإحساس بالألم، الذي يؤدي إلى العُصاب، فإن طريقة العلاج هذه تُطلق الألم وبالتالي تُحرر المريض من مُعاناته، وبدلاً من تضخيم اللاوعي الذي يتأتى من كَبْت الألم، فإن العملية العكسية تُعبّر عن المشاعر اللاواعية حتى تُحرر الوعي. وبما أن العُصاب قد تمَّ بناؤه من الجزء الداخلي من المُخ ثُم توسَّع إلى الأجزاء الأخرى، فإن العلاج يجب أن ينطوي على أُسلوب للسير في عكس هذا الاتجاه التأريخي، أي من الأحداث الحاضِرة إلى تجارب الطفولة المُبكرة ذات الأهمية الفائقة.

إن طريقة العلاج الأولي، كما يُعبر عنها (آرثر جانوف)، هي طريقة جسدية–نفسية وتعتمد على فكرة أن العُصاب هو كيان قائم بذاته. إنها ليست علاج نفسي فقط ولا علاج بدني فقط وإنما هي العلاجان كلاهما في نفس الوقت.وهي مَبنيِّة على الفكرة البسيطة القائلة بأن ما يحصل لنا كأطفال لا يَتَبَخَّر في اللَّحظة التي تنتهي فيها الحادثة، ولكنه في الواقع يبقى كجزء من أجسامنا أو فسلجتنا. إن الحادثة مُسجلة في جهازنا العصبي كواقعة، ويجب أن يتمَّ حلها كواقعة أيضاً. ولهذا ولأجل الشِفاء يجب تحويل المُعاناة أو العَذاب إلى أَلَمٍ. وعندما يصل العذاب إلى حدٍّ مُتعاظِم (كما في العلاج الأولي) فإن الجهاز الدفاعي ينهار ويقع المريض في الحالة المُعاكسة تماماً للمُعاناة أي الشعور بالألم. بعد ذلك ينبسط البدن وتتناقص حِدَّة الانفعالات (كدقّات القلب وضغط الدم ودرجة الحرارة) ويبدأ المُصاب يحسّ ويُعبّر عن الألم المُتَّصل بالوعي، وهكذا تبدأ عملية الالتئام أو الشِفاء.

و يرى (آرثر جانوف) بأن إدراك الألم ليس كمثل الشعور به، فالإدراك لا يُشافي. إن المطلوب هو أن يتخلَّص المُخ من قدر من الطاقة يُساوي تماماً الطاقة المُتسبّبة عن الصدمة التي حصلت في زمن الطفولة الباكر، ولهذا فغالباً ما يُصاحب العلاج صُراخٌ وبُكاءٌ ويتصرّف المريض وكأنه يحس بالألم كما كان طِفلا في سِنيِّه الأولى.بل أنَّ البُكاء في مُعظم الحالات يكون جزءاً لا غِنى عنه في عملية الشِفاء. إن إزالة الكَبْت والأفكار المُرتبطة به يؤدي إلى بُروز النفس الحقيقية التي كان يجب أن تكون، أي النفس المُبرمجة وراثيا والتي أُجهضتْ في مرحلة ما من مَسار تطورها. وعندما يتخلص الدماغ والجهاز العصبي تماماً من الألم المكبوت فإن الإنسان يكون عند ذلك حُرّاً. إن الوعي هو الحرية الحقيقية الوحيدة.

الإرشاد النفسي الأسري ودوره في رعاية الأطفال (التلاميذ) ضحايا العنف

يعتمد الإرشاد النفسي الأسري على الأسرة لعلاج الأطفال والمراهقين، وهو ينظر للاضطرابات التي يعاني منها الأطفال و المراهقين بأنها ناتجة عن شبكة من التأثيرات (من الفرد، والعائلة، والأصدقاء، والمجتمع).

و يعرف الإرشاد النفسي الأسري على أنه عبارة عن عملية مساعدة الأسرة فرادى أو في جماعة في فهم الحياة الأسرية، ومسئولياتها لتحقيق الاستقرار والتوافق وحل المشكلات الأسرية. ويتناول الإرشاد النفسي الأسري المشكلات الأسرية مثل: اضطراب العلاقات بين الوالدان العصبيان، والقدوة السيئة، التنشئة الاجتماعية الخاطئة، اضطراب العلاقات بين الإخوة، المشكلات المتعلقة بمركز الولد في الأسرة، مشكلات أولاد الزواج السابق، والأولاد غير الأشقاء، والأولاد اليتامى، مشكلات المرأة العاملة، خلف البنات، مشكلات ذوي القربى، سوء التوافق الأسري،وتفكك الأسرة.[17]

ويستخدم الإرشاد الأسري مع آباء وأمهات الأطفال الذين يعانون من مشكلات متشابهة، أو في إرشاد الأسرة بكاملها كوحدة عندما تتشابك مشكلات أفراد الأسرة أو على الأقل أعضاء الأسرة الذين يتعلق بهم العميل مثل:الأم و الابن، أو الأخ، أو الأخت. و يستخدم كذلك في إرشاد الآباء والأمهات الذين يتبعون وسائل التربية الخاطئة مع الأولاد، و يستخدم الإرشاد الأسري أيضا في إرشاد الأزواج، و يعتمد هذا الأسلوب الإرشادي على أهمية الأسرة كوحدة بالنسبة لنمو الشخصية و التوافق النفسي لدى الفرد.

و تنبع أهمية اللجوء إلى الإرشاد النفسي الأسري كبديل للإرشاد النفسي الفردي إلى كونه أنه أكثر فعالية في التخلص من المشكلات التي يعاني منها الفرد الطفل، وبشكل خاص عندما تلعب الأسرة دورا كبيرا في نشوء أو استمرار هذه المشكلات، وهذا فضلا عن وجود مجموعة من العوامل و الأسباب التي قد تعيق الإرشاد النفسي الفردي الأمر الذي يدفع المرشد إلى جعل كل أفراد الأسرة يتقابلون في دورة إرشادية. وتتمثل أهم هذه الأسباب حسب (رشاد علي عبد العزيز موسى، 2001)[18] في:

1- أن ملامح هامة للتفاعل بين أبناء الأسرة و المرتبطة بالأمراض النفسية، تبدو واضحة أمام المرشد وأمام الأسرة أسرع بكثير مما لو اعتمد المرشد على التقرير الشفهي غير المباشر للعميل.

2- ربما يقاوم أفراد الأسرة الآخرين غير المشتركين مباشرة في دورة الإرشاد المجهودات الأولية المبذولة مع المسترشد ليتصرف تصرفا مختلفا، من هنا فإنه عندما تتقابل الأسرة بالكامل فإن محاولات المقاومة هذه يمكن التعامل معها كجزء من العلاج، وتؤكد هذه النقطة الفكرة العامة أن المرض النفسي يستقر في نظام الأسرة الكبير و ليس في شخص منفرد، وتبعا لذلك فإن الذي يجب تغييره هو نظام التفاعل الكبير بين أفراد الأسرة

3- ربما يحدث العلاج البديلي عندما يراقب العميل آخرين يعبرون عن مواقف ومشاعر هامة ويجربوا الاستجابة بصيغ جديدة فإنه تبعا لذلك يميل للتعبير عن ردود فعله مباشرة و بالتالي يجرب صيغ جديدة للاستجابة.

4- يجعل التفاعل السريع في الجلسة الإرشادية من الصعب تفادي المشاكل الجارية بالانغماس في مناقشات عقلية وذهنية عن الأحداث الماضية وتحليل الأحلام وخلافه.

ويستند الإرشاد النفسي الأسري إلى فكرة مفادها أن التقليل من السلوك غير المحبب وزيادة السلوك المحبب يمكن أن يحدث بعدة طرق وفي أماكن مختلفة, فالعملية الإرشادية تشتمل على جلسات فردية وجماعية تعمل في العيادة أو البيت، أو المدرسة، أو مواقع اجتماعية أخرى, وفي الجلسات الفردية فإن المرشد النفسي والطفل يعملون على تطوير مهارات اتخاذ القرار، ، ومهارات حل المشكلة، واكتساب مهارات في توصيل أفكاره وأحاسيسه ليتعامل بطرق أفضل مع ضغوطات الحياة. وهناك جلسات موازية تجري مع أفراد العائلة الآخرين لفحص نموذج الأبوة لديهم، وتعليمهم التفريق بين التأثير والسيطرة، وأن يكون لديهم تأثير ايجابي على أطفالهم.

ويركز المرشد في الإرشاد النفسي الأسري على ملاحظة العلاقات الأسرية مثل دخولهم إلى حجرة الاجتماع، من يجلس بجوار من، ومن ينظر بعيدا عن من، ومن يتكلم، ومن يسمع، من يبتسم ومن يظل متجهما، وقد يلجأ المرشد النفسي إلى أسلوب المواجهة بين أعضاء الأسرة، فيتناول وسائل الدفاع السائدة موضحا أيها غير مجدية أو غير مناسبة أو ضارة، و يشجع وسائل الاتصال الأكثر مباشرة و فعالية بين أعضاء الأسرة، و يعمل على إشاعة جو من السعادة و الفهم و التقبل مما يخفف حدة التوتر ويزيد التعامل، ويقلل المقاومة و يحقق التوافق الأسري.

وأثناء الجلسات الإرشادية يلاحظ المرشد أن ما قد يخفيه أحد الوالدين قد يكشفه الآخر، وما قد يخفيه الوالدان قد يفصح عنه أحد الأطفال، وعندما يصف أحد الأفراد خبراته مع الأعضاء الآخرين بطريقة خاطئة أو مبالغ فيها فإن الآخرين يصححون ذلك.وهكذا نجد أن الإرشاد الأسري هو بالضرورة عملية تعليمية .

وبهذا فالإرشاد الأسري يتعامل مع تلك العلاقة ما بين الفرد الواحد داخل الأسرة ونظام تلك الأسرة، فيتم تصوير الأسرة على أنها نظام يسعى الإرشاد النفسي إلى تغييره بطريقة جوهرية، والتركيز ليس منصبا هنا على الأعراض المرضية الواضحة لدى الفرد أو على خلله الوظيفي أو صراعاته الداخلية المفترضة... ويحقق المرشد تغييرا إيجابيا من خلال استخدام التغذية الراجعة الإيجابية، التي تقوم بتغيير طريقة عمل النظام الأسري، لا من خلال الوعي بالصراعات الداخلية لدى الفرد.[19] وبهذا فالهدف الأساسي من الإرشاد النفسي الأسري هو تحسين الاتصال ضمن نطاق الأسرة.

<u>دور الإرشاد الأسري المستمد من مبادئ العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف) في رعاية التلاميذ ضحايا العنف:</u>

بناءا على ما سبق عرضه، يمكن ملاحظة أن الإرشاد النفسي الأسري للتلاميذ ضحايا العنف قد يكون قاصرا عن تحقيق غايته في التكفل بهؤلاء التلاميذ، خاصة بعد التأمل في مبادئ نظرية العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف)، و التي ترتكز على أن السبب الرئيسي لمختلف الاضطرابات العصابية راجع إلى عملية الكبت، أي إلى تحويل الألم الناتج عن العنف من منطقة الشعور إلى منطقة اللاشعور. وبهذا وانطلاقا من كون الإرشاد الأسري يهتم بمساعدة الأفراد على عمل خطط مستقبلية للتكيف الحسن مع بيئاتهم دون الاهتمام بمساعدة العميل على تخطي مشكلاته النفسية العميقة و التي يكون جزء كبيرا منها في اللاشعور ،

وكذا كونه يساعد على التوافق في بعض نواحي حياة المسترشد دون أن يحدث تغيرات جذرية في التركيب الأساسي في شخصيته، فإننا ننوه بأن الإرشاد النفسي الأسري سيكون أكثر فعالية في التكفل بالتلاميذ ضحايا العنف إذا ما تم تطويره في ظل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف).

ويأخذ الإرشاد النفسي الأسري المستمد من العلاج الأولي لـ (آرثر جانوف) للتلاميذ ضحايا العنف في هذه الحالة منحيين يمكن إيجازهما فيما يلي:

المنحى الأول: عندما تكون الأسرة مصدرا للعنف بالنسبة للتلاميذ:

عندما تكون الأسرة هي المصدر الرئيسي للعنف بالنسبة للتلاميذ فإن مهمة المرشد النفسي في هذه الحالة تكون مزدوجة؛ مع الطفل من جهة والأسرة من جهة أخرى.

أما مع الطفل فإن المرشد النفسي يعمل على مساعدة وتشجيع التلميذ كي يعرف نفسه، ويفهم ذاته، ويحدد مشكلاته وحاجاته، وذلك من خلال عملية التداعي الحر بهدف استدراج مكبوتات اللاشعور إلى الشعور، وبالتالي تبرز الحاجات التي تم كبتها بعدما تسببت في الألم للطفل، ويشجع المرشد النفسي الطفل على أن يستشعر هذا الألم بكل طاقته وأن يستجيب له بالسلوك الذي يراه مناسب، وبهذا يتخلص الطفل حسب (آرثر جانوف) من مشكلته. ثم يعمل المرشد على تشجيع الطفل على أن يعرف الفرص المتاحة له، وأن يستخدم وينمي إمكاناته بذكاء إلى أقصى حد مستطاع، وأن يحدد خياراته، ويتخذ قراراته ويحل مشكلاته في ضوء معرفته ورغباته.

أما مع أسرة الطفل التلميذ فإن المرشد النفسي هذه الحالة يعمل على أن يوضح للآباء أهمية الحاجات بالنسبة للنمو السليم للطفل، وكذا أهم السلوكات والعوامل الأسرية التي تتسبب في كبت الطفل لهذه الحاجات، ويسعى إلى تشجيع الأسرة على ضرورة تهيئة البيئة المنزلية الهادئة و المريحة للأبناء، ويرشدهم إلى الأساليب السليمة في التعامل و التفاعل مع أبنائهم. وكل ذلك يكون من خلال مجموعة من الفنيات مثل: الحوار، المناقشة، الدحض و الإقناع و الإحلال. كما يؤكد المرشد النفسي على الأولياء ضرورة مساعدة الأبناء حين الحاجة إلى العون، ودعم ثقتهم بنفسهم.

وفي هذا الصدد يشير المعالج النفسي (آرثر جانوف) بأن "المشكلة ليست في السؤال: كيف نربي أطفالنا؟ وإنما كيف نتعامل مع الذين نحبهم؟" ويقصد "جانوف" بذلك إلى أن الوالدين إذا استندا في علاقتهما بأبنائهما باعتبارهم أشخاصا لهم شخصيتهم الخاصة بهم، وليسوا مجرد تابعين أو مستعمرين على حد تعبير (جيرار مندل)، فإن علاقتهم بأبنائهم تصبح علاقة خلاقة تسمح للطرفين معا –الآباء والأبناء– أن يعيشا حياتهما بقدر كبير من الصدق والحب والعفوية.

المنحى الثاني: عندما يكون للعنف ضد التلاميذ مصدرا آخر غير الأسرة :

في هذه الحالة يجب على المرشد النفسي أن يضع في اعتباره معانات الآباء نتيجة تعرض ابنهم للعنف، والتي قد تترجم تعاطفهم الشديد اتجاهه –خاصة إذا كان العنف الذي تعرض له الطفل قويا– وفي هذه الحالة يحس الآباء بدرجة شديدة معانات الطفل، ويرجون مساعدته بكل ما في وسعهم، لكن من جهة أخرى فإن هذه المعانات يمكن أن تنتج جرح شخصي لديهم بسبب ما تعرض له الطفل، وهناك حالات أخرى لا يكترث فيها الآباء لمعانات أبنائهم مهما كانت درجة العنف المسلط عليهم، وفي هذه الحالة قد لا يأتي الإرشاد الأسري بأية نتائج إيجابية.

أما في الحالة الأولى والحالة الثانية فالمرشد النفسي هنا يركز على ملاحظة العلاقات الأسرية وبشكل خاص العلاقة بين الطفل الضحية وباقي أفراد الأسرة ، ويعمل على إرشاد الأسرة إلى كيفية التعامل مع الموقف الضاغط –والمتمثل في العنف الذي تعرض له الطفل – وذلك من خلال استشعار هذا الموقف بكل آلامه، وذلك كإستراتيجة تجنبية لعملية كبت هذا الألم. ومن جهة أخرى يوضح للأسرة أهمية مساعدة الطفل على استشعار الألم الذي تسبب فيه العنف الذي تعرض له، كي يتمكن من التخلص من المشكلات الناتجة عن هذا العنف، وكذا تجنب ظهور العصاب في مرحلة عمرية لاحقة نتيجة للكبت. كما يعمل على تشجيع الأسرة على ضرورة تهيئة البيئة المنزلية الهادئة والمريحة للأبناء، ويرشدهم إلى الأساليب السليمة في التعامل والتفاعل مع أبنائهم ضحايا العنف. وكل ذلك يكون من خلال مجموعة من الفنيات مثل: الحوار، المناقشة، الدحض والإقناع و الإحلال.

الهوامش:

[1] – موسى شيخاني: العنف الأسري http://www.nawafithna.com/viewtopic.php?t=1176

[2] – http://www.pal-media.net/main/main.php?catid=5&did=21012

[3] – المرجع نفسه

[4] – محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان: **علم الإرهاب**، الأسس الفكرية والنفسية و التربوية لدراسة الإرهاب، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2006، ص56 .

[5] -http://www.alwatan.com.sa/daily/2005-12-07/writers/writers03.

[6]– رحاب القزويني: مظاهر العنف، **مجلة بشرى**، العدد 77، 2003،

http://www.bshra.com/b77/mazaher.htm

[7] -http://www.pal-media.net/main/main.php?catid=5&did=21012

[8]– Elimer E. & gregg GS: Developmental charactaristic of abuse children and pediatrics, 40,1967, **In Enhab Nashed** (Eds) Child abuse.Thesis of M SC degree, faculty of medcine, Cairo University, 1991.

[9] - Newberger EH: Pediatric social illness: toward an etiological classification pediatric, 60, 178-185, 1977, **In Enhab Nashed** (Eds) Child abuse.Thesis of M SC degree, faculty of medcine, Cairo University, 1991.

[10] - Green AH: **Child abusing fathers**, J Am Acad. Child Psychiatry, 18, 270-280, 1979.

[11] - Mcleer SV, & al: **Sexually abused children at high risk for post-traumatic stress disorder** , J Am Acad. Child Psychiatry, 31, 875- 879, 1992.

[12] - Kindall tackett W. Myers L. & Finkelhor D. : **Impact of sexual abuse on children: a review and synthesis of r ecenepirical studies**. Psychology Bull 113: 164-180, 1993

[13] – Arthur Janov: **What is primal therapy**, http//:www. Primaltherapy.com

[14] – مناف حسين الياسري: **مذهب الألم الأساسي**،

http// :www.al-shia.org /html/ara/books/lib-others/marefat-bashari/04.htm

[15] – المرجع نفسه.

[16]- Arthur Janov, **L'amour et l'enfant**. Ed. Flamarion, Paris, 1977, p220.

[17] – حامد عبد السلام زهران: **الصحة النفسية والعلاج النفسي**، عالم الكتب، ط:3، 1997، ص 279.

[18] – رشاد علي عبد العزيز موسى: **أساسيات الصحة النفسية والعلاج النفسي**، مؤسسة المختار، القاهرة، 2001، ص 121.

[19] تيموثي ج. روتر، **علم النفس الإكلينيكي**، ترجمة فوزي شاكر طعيمة داود، حنان لطفي زين الدين، الشروق، 2007، ص 698.

قائمة المراجع:

1- تيموتي ج. روتر، **علم النفس الإكلينيكي**، ترجمة فوزي شاكر طعيمة داود، حنان لطفي زين الدين، الشروق، 2007.

2- حامد عبد السلام زهران، **الصحة النفسية والعلاج النفسي**، عالم الكتب، ط:3، 1997.

3- رحاب القزويني: مظاهر العنف، **مجلة بشرى**، العدد 77، 2003،

http://www.bshra.com/b77/mazaher.htm.

4- رشاد علي عبد العزيز موسى: **أساسيات الصحة النفسية والعلاج النفسي**، مؤسسة المختار، القاهرة، 2001.

5- محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جويحان، **علم الإرهاب، الأسس الفكرية و النفسية و التربوية لدراسة الإرهاب**، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2006.

6- مناف حسين الياسري: **مذهب الألم الأساسي**،

http// :www.al-shia.org /html/ara/books/lib-others/marefat-bashari/04.htm

7- موسى شيخاني: العنف الأسري http://www.nawafithna.com/viewtopic.php?t=1176

8- هشام عبد الرحمن الخولي، **دراسات وبحوث في علم النفس والصحة النفسية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط:1، 2007.

9- Arthur Janov, **L'amour et l'enfant**. Ed. Flamarion, Paris, 1977.

10- Arthur Janov: **What is primal therapy**, http//:www. Primaltherapy.com

11- Elimer E. & gregg GS: Developmental charactaristic of abuse children and pediatrics, 40,1967, **In Enhab Nashed** (Eds) Child abuse.Thesis of M SC degree, faculty of medcine, Cairo University, 1991.

12- Green AH: **Child abusing fathers**, J Am Acad. Child Psychiatry, 18, 270-280, 1979.

13- Kindall tackett W. Myers L. & Finkelhor D. : **Impact of sexual abuse on children: a review and synthesis of r ecenepirical studies**. Psychology Bull 113: 164-180, 1993.

14- Mcleer SV, Deblinger E, Henry D. & Orvaschel H: **Sexually abused children at high risk for post-traumatic stress disorder** , J Am Acad. Child Psychiatry, 31, 875- 879, 1992.

15 - Newberger EH: Pediatric social illness: toward an etiological classification pediatric, 60, 178- 185, 1977, **In Enhab Nashed** (Eds) Child abuse.Thesis of M SC degree, faculty of medcine, Cairo University, 1991.

16- http://www.pal-media.net/main/main.php?catid=5&did=21012.

17- http://www.alwatan.com.sa/daily/2005-12-07/writers/writers03.